

فلا يريد عليه ان التعضيق المذكور بين اثنى العالم قديم والعالم حادث
ليسا بتعريض لهما قداما كما باليجاب والسلب المستوي من غير التناقض
وكذا المراد بالتعريف المتبادر من قوله لنا قضاة بعض العقلاء بعضا وقوله
بل الانسان الواحد يناقض نفسه وقس المنهات اعلم ان يكون نقيضا
لجب الاصطلاح ام لا فلا يريد ان المقصود وان كان اه العرض من هذا الكلام
لا اعتداح عن بيانه احوال الانظار الجزئية الكاسية على الوجه الكلي الاجمالي مع
ان المقصود والفرق المنطقي بيان احوال تلك الانظار على الوجه الجزئي التفضي
لانا المتعلم الناظر لم يعلم حال النظر الذي ورد عليه على الوجه الجزئي التفضيل
لم يمتدحه صريح بهذا النظر الجزئي عن فاسد وهو المطلوب وبما حصل
الاعتداح ان التباين بهذا المقصود لما لم يستسلم التعلل بالتباين كما في قوله
عند الاحتياج ومن ظن ان المقصود من هذا الكلام دفع ما ورد على الجزئي
فهذا المتعام عن انما يلزم الحاجة الى التباين المذكور ولو لم يكن طريق اخر في جعل
المطالب العالي غير التباين ذلك مما يقع من الطرفين تخيلية النفس في التباين
والتعجب الى العالم الكلي ايضا على الحق المراد الى غير ذلك من الطرق فند
اقى بعض الظن قرا عني في قوله قد ان ادعاء ذلك الارباع ما كان
المحقق قد بالمظهر هو لما في وجهه على ما قلناه لا على ما افهمه قد
بهذا الكلام كما بيناه لكاننا والذي يرفع الاعتراض والابراء الذي ذكره
هذا مما يترتب على
المسئلة التي ادعى الارباع
لم يرفع له في الاعتراض
بما ان هذا هو الوجه الاعلى

على ان هذه احوال المقصود هي التي يتناولها الناس
عند انهم يكتبون النظار الى غير ذلك من النظار والاد
على ان هذه احوال المقصود هي التي يتناولها الناس
عند انهم يكتبون النظار الى غير ذلك من النظار والاد
على ان هذه احوال المقصود هي التي يتناولها الناس
عند انهم يكتبون النظار الى غير ذلك من النظار والاد

للمع هو ان المدعى ليس اصابه الكمال الا ان كان المنكوب له احتياجه الناظر المنكوب من
حيث انه كذلك عليه وذلك من غير من سياق الكلام وترتيب المقدمات لا يثبت
بهذا الكلام لكن يتوجه بما ذكره قد في مناقشة لحياته ودفعها الى انظار
نظمت بيانها التقد في ان اراد ان المقصود معرفة احوال جميع الانظار الجزئية
بالتفصيل فمنه لا لا عرض يتعلق بمعرفة النظار التي لم ترد على الناظر وان اراد
ان المقصود معرفة جميع الانظار التي ترد عليه فاذا اراد ان المقصود معرفة
دقة فوا ايضا معنى اذ لا يتحقق عرض قبل الورد على الناظر وذكر ظاهر
وان اراد ان المقصود معرفة احوال الورد فليس لكن لانهما متعدي
اذ يمكن ان يعرف كلاهما احوال النظر الوردية في حال الورد مع قول التفتيح
بيان احوال الانظار الجزئية على سبيل التفضيل لكان سامعا عن المنع ووجه الترفع
انه قد اراد ان المقصود ان المقصود ان المقصود ان المقصود ان المقصود
الناظر المتعلم احوال الانظار الجزئية على التفضيل وحاصله ان المقصود بيان الطرف
الجزئية على الوجه الجزئي التفضيل ولا يعني ما في هذا الكلام على المقصود من التلطف
والا وجه ان يقال اراد ان المقصود معرفة احوال الانظار الجزئية التي ترد على
الناظر احوال وورد بالتفصيل لكن مستندة من غير دليل فلا بد من قانون
يوجه اليه وقد عرفت ان بيان اشتمال التعجب على العمل الارباع ان لكل
مادة وهو الامور المعالوية وهوورة ومن الهبة والاجتماعية فقد ساجد كما

على ان هذه احوال المقصود هي التي يتناولها الناس
عند انهم يكتبون النظار الى غير ذلك من النظار والاد
على ان هذه احوال المقصود هي التي يتناولها الناس
عند انهم يكتبون النظار الى غير ذلك من النظار والاد
على ان هذه احوال المقصود هي التي يتناولها الناس
عند انهم يكتبون النظار الى غير ذلك من النظار والاد